واقع تطبيق المحاسبة القضائية ودوره في الحد من ممارسات الفساد المالي: دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف العاملة في ولاية النيل الأزرق

The Reality of the Application of Forensic Accounting and its Role in Reducing Financial Corruption Practices: Applied analytical study on the banks working in Blue Nile State

د. رضوان النيل كندة: أستاذ المحاسبة المشارك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والاجتماعية، جامعة النيل الأزرق، السودان

د. عبد الله كمال إبراهيم: أستاذ المحاسبة المساعد، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان

أحمد محمد علي عمر: باحث دراسات عليا في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيل الأزرق، السودان

Dr. Radwan El-Nil Kinda: Associate Professor of Accounting, Faculty of Economics, Administrative and Social Sciences, Blue Nile University, Sudan

Dr. Abdullah Kamal Ibrahim: Assistant Professor of Accounting, Faculty of Economics and Business Studies, University of Kordofan, Sudan

Mr. Ahmed Mohamed Ali Omar: Postgraduate Researcher in Accounting, College of Graduate Studies, Blue Nile University, Sudan

الملخص:

تناولت الدراسة واقع تطبيق المحاسبة القضائية ودوره في الحد من ممارسات الفساد المالي في المصارف بولاية النيل الأزرق، هدفت الدراسة الى تحديد مدى الالتزام بتطبيق المحاسبة القضائية في المصارف بالولاية والتعرف على المعوقات التي تعترض تطبيقها. وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال: ما واقع تطبيق المحاسبة القضائية ودوره في الحد من ممارسات الفساد المالي في المصارف بولاية النيل الأزرق، وكما اتبعت الدارسة المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: هنالك ضعف في تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف بولاية النيل الأزرق، وان تطبيق المحاسبة القضائية يساهم في الحد من الفساد المالي، وتوجد عدد من المعوقات تحول دون تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف بولاية النيل الأزرق. أوصى الباحثون بعدد من التوصيات منها: على البنوك وضع اجراءات واساليب تمكن من الالتزام بتطبيق المحاسبة القضائية، ضرورة العمل على تأهيل الموظفين علميا وعمليا في مجال المحاسبة القضائية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، الفساد المالي، المصارف التجارية

Abstract:

The study dealt with the reality of the application of forensic accounting and its role in reducing financial corruption practices in Blue Nile State banks. The study aimed to ensure that forensic accounting applied in the Blue Nile State and identify the obstacles its application.

The problem of the study is what the reality of the application of forensic accounting and its role in reducing financial corruption practices in banks in Blue Nile State, the study followed the descriptive analytical approach.

The results of the study are that: There is a weakness in application of forensic accounting in Blue Nile State banks. The application of forensic

accounting contributes to reducing financial corruption. There are a number of constrains to application of forensic accounting in Blue Nile State. The researchers suggested some recommendations: banks should development procedures to enable forensic accounting to be apply and the importance of training banks staff in field of forensic accounting.

Keywords: Forensic Accounting, Financial Corruption, Commercial Banks.

الإطار المنهجي للدراسة:

المقدمة:

ان الأزمات المالية والتي مرت بها الاقتصاديات في العالم نتيجة لعمليات الفساد المالي أدت الى ظهور أزمات الثقة الكبيرة بين مهنة المحاسبة والمؤسسات المالية، فقد أدت الى ازدياد الحاجة الي المحاسبة القضائية والتي تلعب دورا هاما في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري وكسب ثقة الجمهور، وقد أصبحت المحاسبة القضائية (الجنائية) شيء أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في شتى المجالات فأنها مهنة تتطلع للبحث والتنقيب الى ما وراء الارقام والفصل في المنازعات وتقديم الدعم في القضايا المالية. تعد المحاسبة القضائية من الآليات الحديثة والمهمة في منع واكتشاف والحد من ممارسات الفساد وذلك بعد انهيار العديد من الشركات العالمية مثل شركة وورلد كوم، فالأزمة المالية العالمية الاخيرة كان من أسبابها ضعف آليات الرقابة المحاسبية والمراجعة في اكتشاف الفساد المالي، ويعتبر الفساد المالي أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول بعد الفضائح المالية والانهيارات التي شهدتها معظم الدول.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: ما واقع تطبيق المحاسبة القضائية ودوره في الحد من ممارسة الفساد المالي؟ وبناء على السؤال الرئيسي تم صياغة الأسئلة الفرعية الأتية:

1- هل يتم الالتزام بتطبيق أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي؟

2- هل تطبيق المحاسبة القضائية يوفر أليات تحد من ممارسة الفساد المالي؟

3- ما هي الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1. تساعد الدراسة في توفير اداة تساعد البنوك في الحد من ممارسة الفساد المالي.
2. ترشيد احكام القضاء المتعلقة بالفساد المالي.
3. المحاسبة القضائية تعمل علي رفع اداء الهيئات الرقابية والإشراقية.
4. تساهم الدراسة في تلبية احتياجات كل من القضاء والمستثمرين والمقرضين واصحاب المصلحة.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الى تحقيق الأهداف الأتية:

1- معرفة واقع تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي.

2- تحديد مدي الالتزام بتطبيق المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة الفساد المالي.

3- التعرف على المعوقات التي تتعرض لها المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي.

4- الكشف عن مدي تأثير تطبيق المحاسبة القضائية على ممارسة الفساد المالي.

5- معرفة مدى استعداد بيئة العمل لتطبيق المحاسبة القضائية.

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في الاتي:

- **الفرضية الاولي**: يتم الالتزام بتطبيق اساليب واجراءات المحاسبة القضائية للحد من ممارسات الفساد المالي.
- **الفرضية الثانية**: تطبيق المحاسبة القضائية يوفر اداة تساعد في الحد من ممارسة الفساد المالي.
- **الفرضية الثالثة**: توجد صعوبات تواجه تطبيق المحاسبة القضائية.

منهجية الدراسة:

أستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على برنامج التحليل الإحصائي في العلوم الاجتماعية spss.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

1- حدود مكانية: المصارف العاملة في ولاية النيل الازرق.

2- حدود زمانية: عام 2021م.

3- حدود بشرية: عينة من الموظفين العاملين بالبنوك في ولاية النيل الازرق.

المحور الأول: الدراسات السابقة:

على الرغم من زيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية حديثا الا أن جذورها ليست جديدة على المستوى العالمي فهنالك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المحاسبة القضائية وكذلك الفساد المالي بمفهومه الحديث، وفيما يلي يستعرض الباحثون بعض من هذه الدراسات.

دراسة: محمد نور (2018م)

هدفت الدراسة الى معرفة مفهوم المحاسبة القضائية، مفهوم الفساد المالي بمفهومه الحديث، دراسة أثر تفعيل إجراءات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة الفساد المالي.

تمثلت مشكلة الدراسة في الانتشار الواسع لعمليات الفساد المالي، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستنباطي في صياغة مشكلة الدراسة ووضع الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن للمحاسبة القضائية دور مهم في الحد من ممارسات الفساد المالي، للمحاسبة القضائية دور كبير في حماية حقوق المستفيدين من المعلومات المحاسبية

والحد من حدوث الأزمات المالية، أظهرت الدراسة الميدانية عدم وجود معرفة مسبقة الي حد ما لدى الكثير من ممارسي المراجعة الخارجية بالسودان بالمفاهيم العامة للمحاسبة القضائية. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام وإدخال المحاسبة القضائية ضمن البرامج التعليمية في الجامعات، الاهتمام بمهنة المحاسبين القضائيين والعمل على تطوريها في البيئة السودانية والاستعانة بخدماتهم في المحاكم ومجالات التقاضي وحل النزاعات، ضرورة تطوير النظام المحاسبي للشركات ويشتمل على تقنيات حديثة لاستخدامات الحاسب الآلي وأدوات التحليل المالي لسد الثغرات وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية (محمد نور، 2018م).

دراسة: فاتح وعبد الغني (2018م)

هدفت الدراسة بصفة أساسية الى دراسة وتحليل واستكشاف ممارسات الفساد المالي، وتتمثل مشكلة الدراسة في أنه هل يمكن للمحاسبة القضائية أن تكون آلية للحد من الغش والتحايل المالي، استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي.

توصلت الدراسة لعدة لنتائج وهي تفعيل دور المحاسبة القضائية يساهم بشكل كبير في استقلالية المراجعين والمحاسبين، يساهم توفير متطلبات ممارسة المحاسبة القضائية في الحد من الغش والتحايل المالي، نشرة ثقافة الاهتمام بتوفير خدمات العمل القانوني للمحاسبة القضائية. توصلت الدراسة لنتائج منها ضرورة تفعيل دور المحاسبة القضائية في الجزائر كونها لا زالت في مناهج الدراسة، ضرورة اقتراح المحاسبة القضائية كتخصص في الدراسات الاكاديمية والجامعية، ضرورة الدمج بين القطاعين المحاسبة والقضاء لخلق آلية فعالة للتعاون في الحد من الغش والتحايل المالي (فاتح وعبد الغني، 2018م).

دراسة: العجب وملحم (2018م)

هدفت الدراسة الي تحديد دور المحاسبة القضائية في تعزيز الثقة في القوائم المالية. وتمثلت مشكلة الدراسة في هل يوجد إثر للمحاسبة القضائية في تعزيز الافصاح والشفافية، هل يوجد إثر للمحاسبة القضائية في الحد من الغش والاحتيال المالي، هل يوجد أثر للمحاسبة القضائية في تدعيم نظام الرقابة الداخلية. استخدمت الباحث المنهج الوصفي التحليلي، التاريخي، الاستقرائي.

توصلت الدراسة الى نتائج وهي هنالك دور للمحاسبة القضائية في تعزيز الافصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة وتعزيز مصداقيتها، هنالك دور للمحاسبة القضائية في الحد من الغش

والاحتيال المالي لما لها من أساليب ومبادئ تؤدي الى ذلك، هنالك دور للمحاسبة القضائية في تدعيم نظام الرقابة الداخلية، يوجد اهتمام متزايد بمهنة المحاسبة القضائية في العالم.

توصي الدراسة بزيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية لدورها المهم في تعزيز الثقة في القوائم المالية، إجراء المزيد من البحوث في مجال المحاسبة القضائية، إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم مهنة المحاسبة القضائية (العجب وملحم ، 2018م).

دراسة:" دراسة كندة وأخرون (2018م)

هدفت الدراسة الى دراسة دور المحاسبة القضائية في تسليط الضوء على مفهوم وأهداف المحاسبة القضائية ودور المحاسبة القضائية في مكافحة عملية الفساد المالي والإداري وطبيعة الخدمات التي توفرها المحاسبة القضائية بالإضافة إلى تطوير آليات العمل المحاسبي.

تمثلت مشكلة الدراسة في الانتشار الواسع للفساد المالي والإداري وعمليات الاحتيال المالي في الكثير من الشركات على المستوى العالمي والمحلي والتي أصبحت تكلف الاقتصاد القومي بنسب كبيرة وتكلف الشركات مبالغ طائلة.

توصلت الدراسة الى النتائج وهي أن المحاسبة القضائية توفر القدرات والمعارف المتخصصة في منع حالات الغش، والفحص والتدقيق والافصاح والتقرير عن حالات الغش، تساهم المحاسبة القضائية في توفير مهارات التفكير الخلاق لفحص الحالات المتعلقة بالغش والفساد المالي، المحاسبة القضائية توفر المهارات والقدرات في التعامل مع الأساليب الاحتيالية. أوصت الدراسة تطوير أدوات المحاسبة للكشف عن أوجه الفساد الناتجة عن الممارسات المحاسبية لإدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية وغيرها ليكون علم المحاسبة أداة إيجابية لحفظ حقوق المجتمع وموارده الطبيعية والمالية والبشرية، الدعوة للعمل على تطوير المناهج الدراسية لتدريس المحاسبة والمراجعة القضائية Forensic Accounting لمكافحة الغش وإنشاء درجات علمية لها، إنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام لتحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة حيث أن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد وإنما يجب تكوين وتنمية ثقافة النزاهة وحفظ المال العام وتقليص روح الأنانية الفردية والسمو بالروح الجماعية(كندة و اخرون، 2019).

دراسة: الكريباني والقيسي (2020م)

هدفت الدراسة الى التعرف على دور السياسات الحكومية في الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والإداري، والتعرف على المعوقات تنفيذ السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي، التعرف على أساليب تدعيم دور السياسات الحكومية في دولة الكويت. وتمثلت مشكلة الدراسة في: ما دور السياسات الحكومية في الكويت في الحد والوقاية من جرائم الفساد المالي والاداري، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج هي أن المستوي العام لدور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري والوقاية منها في المجتمع الكويتي جاء بدرجة متوسطة، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة (2.987)، إن المستوي العام لمعوقات دور السياسات الحكومية في دولة الكويت في الحد من جرائم الفساد جاء بدرجة مرتفعة.

أوصت الدراسة بتركز سياسات الحكومية على إتباع الاستراتيجيات الحديث التي أثبتت فعاليتها في دول العالم في الحد والوقاية من الفساد الاداري والمالي في المؤسسات العامة، التركيز على مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صناعة السياسات الخاصة بمكافحة الفساد الاداري والمالي في المؤسسات العامة، تركيز سياسات مكافحة الفساد على نشر مفاهيم النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة. (الكريباني والقيسي، 2020).

المحور الثاني: المحاسبة القضائية

اولاً: مفهوم المحاسبة القضائية:

هنالك العديد من التعريفات للمحاسبة القضائية تختلف على حسب وجهات النظر من كاتب لآخر وهنا يقوم الباحثون بتناول بعض التعريفات:

إن تعريف كل من الكلمتين (المحاسبة، والقضائية) بشكل منفصل يساعد في فهم مصطلح المحاسبة القضائية Forensic Accounting إذ تمثل كلمة قضائية صفة تستخدم في (أو صفة ذات علاقة بـ) محاكم القانون، أما كلمة المحاسبة فتعني تصنيف، وتسجيل، وتلخص الأحداث الاقتصادية بطريقة منطقية لغرض توفير المعلومات المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية. ومع ذلك فإن دمج الكلمتين مع بعض لتكوين المحاسبة القضائية تعطي معنى أكبر من مفهوم الكلمتين منفصلات، إذ أنها تشير إلى استخدام المعلومات المحاسبية والمعلومات من المصادر الأخرى لتحديد الحقائق بصورة

موضوعية بطريقة يمكنها أن تدعم المواقف المعقولة المتخذة في المحكمة (كنده واخرون، 2018م، ص6).

عرفت أيضاً المحاسبة القضائية بأنها هي مجال أو حقل من حقول المعرفة المحاسبية والمتخصصة في توضيح الالتزامات التي تنجم عن النزاعات الفعلية أو المتوقعة بين الأطراف المتنازعة للمحكمة. وكلمة (القضائية) تعني آلية استخدام المحاسبة في المحاكم، كما تسعى أيضا بالتدقيق القضائي أو المراجعين القضائيين أو المحققين مع أنه هنالك اختلاف في هذه المصطلحات، ومن المهم هنا أن المحاسب القضائي في نهاية المطاف تبرز مهمته الرئيسية في الادلاء بشهادته أمام المحكمة مستنداً الي خبرته العلمية والعملية في القضية محل التحقيق. (الجيلي وجميل، 2012م، ص83).

كما يقصد بالمحاسبة القضائية بأنها تطبيق المهارات المالية ومهارة التحريات في القضايا غير المحسومة وذلك في إطار قواعد الإثبات، والمحاسبة القضائية كنظام أو تخصص فأنها تشمل الخبرة المالية والمعرفة بالغش والمعرفة والفهم الصحيح لواقع الاعمال، وبيئة أو عمل النظام القانوني، وقد تحقق تطورها بالتدريب أثناء العمل، بالإضافة للخبرة مع مأموري التحقيقات (فاتح وعبد الغني، 2018: ص4).

تعرف المحاسبة القضائية بأنها فرع من فروع علم المحاسبة في العصر الحديث يتم فيها الدمج بين علم القانون وعلم المحاسبة وعلم الكمبيوتر والانترنت حيث يساعد هذا التداخل بين هذه العلوم المختلفة في مساعدة الخبير المتخصص في البحث والاستقصاء بهدف اكتشاف الغش والجرائم المالية وتقييم أدلة كافية للجهات المحددة وفق أسس ومنهجية وأدلة إثبات قاطعة تصلح للإدانة (عبد الله ومحمد نور، 2018م، ص93).

إن المحاسبة القضائية هي مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني يوفر الأدلة الكافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية التقارير المالية (الشواربي، 2018م، ص22).

فيما سبق من تعريفات يقوم الباحثون بتعريف المحاسبة القضائية بأنها مجال من مجالات المعرفة المحاسبية المتخصصة التي تسعى للتحقيق في المنازعات القانونية والمالية والكشف عن الفساد والاحتيال وتقديم الأدلة الكافية التي تساعد القضاء في الحكم.

ثانياً: أهمية المحاسبة القضائية:

تستمد المحاسبة القضائية أهميتها من أنها تساهم في زيادة كفاءة وفعالية أداء وظيفة المراجعة الخارجية والتقصي وكما تعمل على طمأنة مستخدمي القوائم المالية حول شكوكهم بوجود غش بالقوائم المالية، وتبحث في الماضي و تذهب فيما وراء الأرقام لكشف الحقائق وتفتح الأبواب للمزيد من الدراسات و البحوث العلمية في مجال المحاسبة تتضح أهمية المحاسبة القضائية في أنها أحد المجالات الهامة و الحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل وتحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي وتعمل على إعداد محاسب قضائي قادراً لكي يكون خبيراً و فاحصاً ومستشاراً فعالاً يقوم بإجراءات تحريات على أقصي دقة وشمولاً و عمقاً من المراجعة الخارجية ، وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد على تأييد الدعاوي القضائية و تنوير القضاة ومساعدتهم علي إقرار الحق و تحقيق العدالة.

وقد أشار أخرون من كتاب المحاسبة أن من أسباب زيادة أهمية المحاسبة القضائية أنها تساعد على تضييق فجوة التوقعات وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمستثمرين مما يؤدى الى استعادة ثقة جمهور المستفيدين والمستثمرين في المعلومات المالية ويقلل من فجوة الثقة والمصداقية في التقرير المالي.

كما أشار أخرون الى أن المحاسبة القضائية تستمد أهميتها من عدة اعتبارات منها مناداة كثير من الكتاب والباحثين بأهمية تدريس موضوعات المحاسبة القضائية في الجامعات والكليات لمواجهة الطلب العلمي المتزايد على هذا التخصص، وهو ما حدث في بعض الجامعات العالمية مثل جامعة وست فرجينيا، وجامعة فلوريدا.

يلخص الكاتبان (عبدالله و محمد نور، 2018م، ص95-96) الى أن الاهتمام بالمحاسبة القضائية زاد بشكل ملحوظ بسبب الانتشار الواسع لعمليات الغش و الفساد المالي بالشركات ، و مما يدعم أهميتها و زيادة الطلب عليها و حاجة منشآت المحاسبة و المراجعة لمثل هذا المجال من المحاسبة لمعاونتها من خلال آلياتها على كشف الغش في القوائم المالية وبالتالي الوفاء بمسئولياتها تجاه الطرف الثالث ، إضافة الى حاجة أصحاب المصالح لها من خلال حماية حقوقهم داخل الشركات ، و حاجة القضاء الي مثل هذا النوع من الخدمات المحاسبية من أجل كشف الضرر و تحقيق العدالة.

ثالثاً: أهداف المحاسبة القضائية:

إن الأهداف التي تخدمها المحاسبة القضائية تعود على الأفراد والمجتمعات بالفائدة الكبيرة، حيث أنها تأخذ دوراً فاعلا في حل النزاعات المالية القضائية، وسبباً في ردع الذين يحاولون الاحتيال وخيانة الثقة والأمانة.

تسعي المحاسبة القضائية لتحقيق الأهداف الأتية (شعبان ، 2016، ص25):

1- التحري عن الغش المالي: التحري والكشف عن الغش المالي في القوائم المالية ويشمل ذلك مراجعة الحالات الفعلية للغش، واقتراح طرق معالجتها، والمساعدة في حماية الأصول واسترجاعها، التنسيق والاستعانة بالخبراء في مجالات متعددة، وذلك في سياق الإجراءات اللازمة لتوفير الأدلة اللازمة لذلك ويكون أما شفوياً أو في شكل تقرير أو كليهما.

2- دعم التقاضي: وتشمل جمع المستندات لقبول أو رفض الادعاء ثم مراجعة المستندات الملائمة لتكوين التقييم المبدئي للحالة وتحديد مجال الخسارة وقيمتها، وفحص الأدلة المناسبة وتكوين رأي في الغش المالي، من خلال إجراء التحليل، والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة.

3- الخدمات الاستشارية: وتتمثل بالخدمات المهنية المقدمة في سياق العمل كمستشار، محكم مالي، وسيط، خبير في تقرير الخبراء وغيرها وتتمثل في الاتي:

أ- تسوية مطالبات التامين

ب- الكشف عن قضايا الاهمال المهني.

ت- الكشف عن حالات اختلاس الاصول.

ث- تسوية المنازعات التجارية.

ج- دعم الحكومة، النظام، الامتثال للقوانين.

أيضاً من أهداف المحاسبة القضائية تحقيق الآتي (الجيلي ، 2012م، ص41):

1- استخدام استنتاجات المحاسب القضائي لتسهيل اتخاذ القرار المحايد من قبل المحكمة.

2- تجنب الاحتيال والسرقة.

3- استعادة ثقة الجمهور بالشركات.

4- صياغة وإرساء سياسية شاملة للحوكمة.

5- خلق بيئة عمل إيجابية.

يرى الباحثون أن من أهم أهداف المحاسبة القضائية الآتي:

1- خلق بيئة عمل ايجابية خالية من الغش والفساد والاحتيال المالي.

2- تقديم خدمات استشارية.

3- تحديد مقدار الخسائر أو الأضرار الاقتصادية والمالية.

4- حماية المال العام من السرقة والغش والتلاعب وسوء الاستخدام.

5- تحديد المناطق والأنشطة الغير قانونية التي تساعد على ارتكاب الفساد المالي.

6- دعم القضاء من خلال توفير الأدلة اللازمة للفصل في المنازعات المالية القانونية.

رابعا: أساليب المحاسبة القضائية:

تتمثل أساليب المحاسبة القضائية في الآتي (منوخ، 2017م، ص45):

1- الحصول علي دليل الاثبات واختيار التوقيت المناسب للقيام بذلك.

2- المراقبة المستمرة لنشاط الشركة بهدف إيجاد دليل الجريمة أو الخطاء.

3- تكوين قاعدة بيانات للاسترشاد بها وفقاً لمخطط زمني ملائم.

4- خريطة التعقب لإظهار تدفق الأموال أو الكشوفات في تعقب حركة الأموال من مصدرها والي مكان استلامها أو توظيفها بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة.

5- تحليل الرابط الخاص بالعلاقات بين الاشخاص وبين البيانات والمعلومات المالية.

يرى (محمد نور، 2018م، ص55) أن من أساليب المحاسبة القضائية الآتي:

1- تحليل مصادر الأموال واستخداماتها.

2- تعقب الصفقات والذي يسمي أيضاً مشهد الجريمة.

3- تدقيق الصلاحيات لتحديد الانحرافات في الصرف.

4- التدقيق التفاعلي للتحري عن النشاطات الغير القانونية وجمع الأدلة لتحديد المسئول عنها.

5- اختبارات الشمول، حيث تنشئ البيانات الصحيحة.

ويرى كاتب أخر أن من أساليب المحاسبة القضائية الآتي (شنقراي وبابكر، 2016م، ص76):

1- المراجعة بعد إنجاز العمليات.

2- إجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش.

3- المقابلة الشخصية مع المسؤولين.

4- التحري عن الحقيقة عن طريق التحريات اللازمة عن الأنشطة الغير قانونية والمشكوك فيها.

خامساً: مقومات المحاسبة القضائية:

تتمثل مقومات المحاسبة القضائية في عدده جوانب لعل منها ما يلي (محمد نور، 2018م، ص70-72):

1- المؤهلات العلمية: نجاح تطبيق المحاسبة القضائية يعتمد على الاستيفاء التام لمقوماتها، مثل التعلم الأكاديمي، التدريب المستمر وان يمتلك خبراء المحاسبة القضائية التعليم الأكاديمي وكذلك القانون والتمويل والمحاسبة وغيرها من التخصصات الأخرى ذات العلاقة مثل علم النفس من أجل تعزيز قدرته على التحقيق مع المشتبه فيه أو المشاهد للكشف عن الاحتيال أو الفساد المالي، والالمام بعلوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والمتابعة المستمرة للتطور والجرائم الالكترونية.

2- المهارات والقدرات والمعرفة: منها القدرة علي كشف الاحتيال، التحقيق وتوفر الخبرة الكافية، معرفة الإجراءات الفعالة لإثبات أو دحض عملية الاحتيال، مهارة تقييم الاعمال، القدرة على إجراء المقابلات، العوامل العقلية، مهارة حساب الخسارة، مهارة التحقق وجمع الأدلة، مهارة عرض البيانات وغيرها من المهارات الأخرى.

3- الاستقلالية: يجب أن يتمتع المحاسب القضائي بالاستقلالية وذلك من خلال وجود وجهة نظر غير متحيزة عن أداء المهمة.

4- التدريب: يعتبر التدريب مهم في إعداد المحاسب القضائي وذلك لتمكينه من أداء عملة على الوجه المطلوب ويتم تقديم التقارير الفنية الي الجهات لفض النزاعات بصورة مرضية وعادلة.

5- المقومات البيئية: تشمل عدة مقومات منها:

أ-البيئة الثقافية: فهي الثقافة السائدة لمواطني البلد، التكيف ومدي تقبل المجتمع لمهنة المحاسبة.

ب-البيئة الاقتصادية: تشير الي الخصائص وعناصر النظام الاقتصادي في مكان ما، مثل معدلات التضخم، متانة الاقتصاد، معدلات البطالة، الفقر، النمو الاقتصادي.

ت-القوانين والتشريعات: تشمل القوانين الي تصدرها الجهات المسئولة عن ادارة المجتمع وتحديد العلاقة بين الافراد والبيئة المحيطة بهم.

ث-الرقابة البيئية: توجد اهمية كبيرة لبيئية الرقابة باعتبارها الاساس الذي يبني عليه باقي مكونات هيكل الرقابة الداخلية وتكون بيئة الرقابة بها العديد من العوامل بعضها له علاقة مباشرة بالإدارة وبعضها ذات علاقة بتنظيم المنشأة.

سادساً: إجراءات المحاسبة القضائية:

تعد هذه المهمة فريدةً من نوعها وبشكل عام فإن إجراءاتها تشمل (الكبيسي، 2016م، ص5):

1- الالتقاء بالعميل: لأن تحديد المشكلة مرحلة أساسية لا يمكن أن يسبقها شيء فإن فض أي نزاع يقوم في البداية على هذه المرحلة لمعرفة ماهية المشكلة وتحديد أبعادها وآثرها وكذلك الدوافع التي أدت الي حدوث المشكلة سواء كانت دوافع شخصية إجرامية أم أخطاء غير مقصودة أدت الي ظهورها.

2- تدقيق الصراع لتحديد الأطراف المعنية واللاعبين الأساسيين فيها.

3- التحقيق الاولي: وقبل وضع خطة عمل مفصلة بما يتيح وضع خطة أكثر اكتمالا.

4- وضع خطة عمل بأهداف والمنهجية التي تستخدم لحل المشكلة.

5- جمع الأدلة وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات للإحاطة بالقضية محل التحكيم وقبل الأدلاء بالرأي.

6- تحليل الأضرار وقيمتها الحالية وتحليل الحساسية واستخدام الحاسوب والخرائط وغيرها لشرح النتائج.

7- إعداد التقرير النهائي مبيناً فيه نطاق التحقيق، والمنهج المستخدم، والقيود المفروضة على النطاق والنتائج وأراء المحاسب القضائي إضافة الى الجداول والرسومات وأدلة الأثبات التي جمعها، دون إغفال أية حقائق حتى لا يسمح بالطعن بسلامة التقرير.

سابعا: مجالات تطبيق المحاسبة القضائية:

تتمثل مجالات تطبيق المحاسبة القضائية في ما يلي (منوخ، 2017م، ص44):

1- أجهزة الاستخبارات والمخابرات: حيث يتم استخدام المحاسب القضائي في هذه الأجهزة لتحديد الهوية المالية الحقيقة للأفراد والكيانات القائمة في مكان من خلال التحقيق على خلفيتها من الناحية المالية والقانونية بالتعاون مع هذه الأجهزة.

2- التزوير وإدارة المخاطر: يجب على المحاسب القضائي أن يكون لديه فهم شامل للضوابط الداخلية والاحتيال وسوء التصرف والمخاطر السائدة داخل المنظمة.

3- الملكية الفكرية: حيث يتم تقديم الخدمات في الكشف والتحقيق ومنع السرقة والاستخدام الاجرامي للملكية الفكرية.

4- التقييمات المالية الخاصة بنزاعات الطلاق: عادة ما يقوم المحاسب القضائي بفض النزاعات المالية لحل تسويات الطلاق بين الزوجين الذين لديهم ملكية في شركة خاصة، أو شركاء في شركة مساهمة، أعمال تجارية مشتركة، فمن وظيفة المحاسب القضائي تقييم أعمال الطرفين، والهدف الرئيسي للتسوية هو تقييم هذه الأعمال للوصول الى القيمة الواقعية والتي تتماشي مع تحقيق الرضي للطرفين.

المحور الثالث: الفساد المالي:

اولاً: مفهوم الفساد:

يعرف الفساد ايضا بأنه هو إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة ومنه إصدار قرارات لتحقيق مصالح شخصية بغرض التربح، كما أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يهدف الي تحقيق منافع ذاتية غير مشروعة وبدون وجه حق. (محمد نور، 2018م، ص103).

أما مجلس أوروبا فعرف الفساد بأنه " الرشوة أو أي سلوك أخر له صلة بأشخاص يعهد إليهم بمسؤوليات في القطاع العام والخاص، ويمثل انتهاك لواجباتهم النابعة من مراكزهم كموظفين أو مستخدمين في القطاع العام والخاص بهدف الحصول على مزايا غير مستحقة لأنفسهم أو للأخرين. (الهاشم، 2010م، ص14).

في حين عرفه البنك الدولي بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب وكالة أو وساطة لشركات أو اعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من الوظيفة العامة لتعيين الأقارب وسرقة أموال الدولة مباشرة. (عبود ، 2010م، ص121).

من خلال التعريفات السابقة يمكن للباحث أن يعرف الفساد على أنه هو أي سلوك غير اخلاقي يقصد به تفضيل المصلحة الخاصة على العامة.

ثانيا: خصائص الفساد المالي:

للفساد المالي خصائص وسمات تميزه عن بقية أنواع الفساد الأخرى هي (عبد الله ومحمد نور، 2018م، ص101):

1. السرية ويعد الفساد المالي ظاهرة مرضية تنتقل عبر وسائط غير مرئية، ويمكن القول بأن ممارسات الفساد سرية لأن نشاطاته وأدواته التي تتحكم بها عناصر غير مرئية.
2. تتباين الوسائل والأساليب التي ينتشر عبرها الفساد تبعاً للجهة التي تمارسه، فالقيادة مثلا غالبا ما تمارس فسادها باسم المصلحة العامة تغلق ملفاتها بالتظاهر بأنها تنفذ توجيهات الدولة.

3. يتفاعل الفساد المالي بسرعة الانتقال عبر الحدود والانتشار في كافة المجتمعات متقدمة كانت أم نامية.

4. تتم أخطر ممارسات الفساد عبر وسطاء مجهولون يلعبون الدور الرئيس في تسهيل مهمة الطرفين دون أن يتعرف أحدهما على الأخر أو على الأقل دون أن يتقابلا وجها لوجه.

5. يتم التخطيط لممارسات الفساد من قبل متمرسين محترفين لهم وسائل وأساليب وشبكات محكمة لتنفيذ خططهم وبتوقيت وتدبير يجعل كشفها غاية في الصعوبة.

6. يمتاز الفساد المالي بسرعة الانتقال عبر الحدود والانتشار في كافة المجتمعات متقدمة كانت أم نامية.

7. تعد الحروب والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية ظرفاً مشجعا لانتشار الفساد.

8. تختلف أدوات وأنماط الفساد المالي باختلاف الجهات التي تتعامل معها والمجالات التي يمارس فيها.

9. وجود عنصر المغامرة والمخاطرة التي تصاحب أعمال الفساد.

ثالثا: أنواع الفساد المالي:

من أنواع الفساد المالي الآتي (كندة واخرون 2018م، ص17-18):

1- **الرشوة:** تعد الرشوة من أخطر الجرائم في مجتمع المؤسسات ومن أسوأ أنماط الفساد الإداري التي يجب محاربتها والقضاء عليها لما تشكله من أخطار وتهديدات على المجتمعات.

2- **الاختلاس:** وهو خيانة الموظف للأمانة المادية، أو النقدية أو العينية التي في عهدته، ويعرف الاختلاس كذلك بأنه "العبث الذي يقوم به الموظف فيما أؤتمن من مال عام بسبب سلطته الوظيفية" ويطلق عليه أحيانا (الغلول) وهو خيانة الأمانة وأخذ الشيء في الخفاء وقد حرم الإسلام الغلول.

3- **العمولات مقابل الصفقات:** والعمولة هي مقدار من المال يمثل نسبة مئوية من قيمة عقد أو صفقة تجارية يحصل عليها الموظف بالتوقيع عليها نيابة عن مؤسسته، ويكون الطرف الثاني مقاول أو مورد أو مصدر أو من يقع في حكمهم.

4- **التهرب الضريبي** والذي يأخذ شكلين، الشكل الأول يتمثل في استغلال المكلفين بالضريبة للتغيرات القانونية ولجوئهم للحيل التي تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة دون أن يضعوا أنفسهم أمام المساءلة القانونية أما الشكل الثاني وهو التهرب الضريبي غير المشروع وهي الممارسات التي يخالف فيها الخاضعون للضرائب الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشاوى للهروب من الضرائب المستحقة.

5- **التزوير والتزييف:** فيعرف بأنه كل اصطناع لعملة تقليداً لعملة صحيحة، وكل تلاعب في قيمة عملة صحيحة، كذلك كل ترويج أو إدخال من الخارج لعملة مزيفة إذا تمت هذه الأمور بقصد وضع العملة المزيفة في التداول والغش والإضرار.

6- **الابتزاز:** وهو صورة أخرى من صور الفساد الإداري يمارسه بعض الموظفين وخاصة أولئك العاملين في الأجهزة السيادية أو الأمنية المسئولة عن حماية ونشر الأمن والطمأنينة أو مراقبة النشاطات الاقتصادية أو غيرها من الأجهزة التحقيقية والتأديبية والعقابية كالسجون والمحاكم أومن قبل اللجان الانضباطية ونقاط التفتيش والسيطرة.

7- **التحيز والمحاباة:** وهو أسلوب يتم من خلال موقع الفرد واحتلاله مكانة اجتماعية فيمنح الفرص الامتيازات للأقارب والأصدقاء على حساب الأشخاص ذوي الكفاءة والجدارة، كمحاباة المسئولين القدامى مثلاً في قطاع الصحة لأجل أبنائهم لاقتناء واستيراد الأدوية لصالح المستشفيات.

8- **الوساطة:** تعرف الوساطة بأنها إدخال طرف ثالث له إمكانيات اجتماعية للتأثير في نتيجة العلاقات الاجتماعية بين طرفي علاقة اجتماعية في موقف معين، كما عرفت على أنها الشفاعة لدى مسئولي أو ولي أمر لرفع مظلمة، أو التوصل إلى حق، أو جلب منفعة تضر بالآخرين، وتعد الوساطة صورة من صور الفساد الإداري إذا كانت تهدف على عمل غير مشروع.

9- **قبول الموظفين للهدايا والإكراميات من أرباب المصالح:** وهناك تصرفات أخرى متعددة قد يختلف البعض حول مدى خطورتها، إذ يدلل ظاهرها على البراءة وحسن النية لكنها تؤدي في نتائجها إلى إفساد البعض دون سابق إصرار منهم أو ربما دون أن يشعروا بأنهم اقترفوا ذنباً.

10- **غسيل الأموال:** غسل الأموال من أشهر ممارسات الفساد الدولي الشائعة في العديد من الأقطار وهناك العديد من الدراسات اهتمت بهذا الموضوع، التي عرفت غسيل الأموال بأنه "

التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها وأصلها الحقيقي " كما يعرف بأنه " تمويه مصدر الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة لكي تبدو وكأنها أموال مشروعة.

رابعا: أسباب الفساد المالي:

من أسباب الفساد المالي ما يلي (عبد الله ومحمد نور، 2018م، ص99-100):

1- ضعف السلطة القضائية وسيادة القانون واحترامه في الدول فيما يتعلق بالجانب المالي.

2- عدم الالتزام بالشفافية والمحاسبة ومعايير الإفصاح المحاسبي مما يؤدي الي افتقاد المساءلة.

3- الافتقار الي تطبيق حوكمة الشركات.

4- ضعف أداء أجهزة الرقابة المالية وقلة الخبرة في متابعة وتطوير الأداء المالي.

5- الاجتهادات الشخصية في تفسير القوانين والتعليمات المالية وتطبيقها.

6- ضعف وانحياز هيئات النزاهة العامة وقصورها في تبنى طرق وأساليب مستحدثة لكشف حالات الفساد.

7- السلطات والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بهي بعض المسئولين الحكوميين مما يحث على استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية

المحور الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولا: إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول الباحثون في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ الدراسة، ويشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي أتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ويتكون مجتمع الدراسة الأصلي من الاتي: من موظفي المصارف التجارية بمدينة الدمازين.

أما عينة الدراسة فقد أختار الباحث العينة بطريقة عشوائية حيث قام الباحث بتوزيع عدد (80) استمارة استبيان على المستهدفين من موظفي المصارف التجارية بمدينة الدمازين في مجتمع الدراسة واستجاب (74) فرداً أي ما نسبته (92.5%) تقريباً، حيث أعادوا الاستبيان بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

وللخروج بنتائج دقيقة حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

- الأفراد حسب العمر (أقل من 30 سنة، من 30 أقل من 40 سنة، من 40 وأقل 50 سنة، 50 سنة فأكثر).
- الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (دبلوم، بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه).
- الأفراد من مختلف التخصصات (محاسبة، إدارة أعمال، مصارف، اقتصاد، نظم معلومات، أخرى).
- الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة المحاسبين السودانية، زمالة المحاسبين العربية، زمالة المحاسبين البريطانية، زمالة المحاسبين الأمريكية، لا توجد زمالة، أخرى (حدد))
- الأفراد حسب المسمى الوظيفي (مدير، نائب مدير، مراقب صالة، موظف استثمار، خدمات عملاء، صراف، موظف خزانة، رئيس قسم).
- الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، من 5 وأقل من 10 سنوات، من 10 وأقل من 20 سنة، من 20 وأقل من 30 سنة، من 30 وأقل من 40 سنة، من 40 سنة فما فوق).

ثالثا: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى للدراسة على الآتي: **"**يتم الالتزام بتطبيق أساليب واجراءات المحاسبة القضائية".

للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن أساليب واجراءات المحاسبة القضائية كمتغير مستقل ممثل بـ (x) الالتزام بتطبيق المحاسبة القضائية كمتغير تابع ممثل بـ (y)وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (1) يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الأولى.

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	10.250	5.953	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.50	5.640	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.64			
معامل التحديد (R^2)	0.55			
اختبار (F)	42.490	النموذج معنوي		
$\hat{y}=10.250+0.50x_1$				

المصدر: أعده الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول أعلاه أن:

أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي فوق المتوسط بين أساليب واجراءات المحاسبة القضائية كمتغير مستقل والالتزام بتطبيق المحاسبة القضائية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.64).

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (55)، هذه القيمة تدل على أن أساليب واجراءات المحاسبة القضائية كمتغير مستقل تساهم بـ (55%) في الالتزام بتطبيق المحاسبة القضائية (المتغير التابع).

نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (42.490) وهي دالة عند قياس مستوى دلالة (0.00) .

10.250: متوسط الالتزام بتطبيق المحاسبة القضائية كمتغير تابع عندما يكون أساليب واجراءات المحاسبة القضائية (المتغير المستقل) يساوي صفراً.

0.50: وتعني زيادة أساليب واجراءات المحاسبة القضائية تؤدي إلى الالتزام بتطبيق المحاسبة القضائية بـ50%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على: يتم الالتزام بتطبيق أساليب واجراءات المحاسبة القضائية قد تحققت.

رابعا: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية للدراسة على الآتي: **"** تطبيق المحاسبة القضائية يوفر أداة تساعد في الحد من ممارسة الفساد المالي".

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن تطبيق المحاسبة القضائية كمتغير مستقل ممثل بـ (x) و الحد من ممارسة الفساد المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (2) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية.

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	11.460	6.530	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.75	5.950	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.57			
معامل التحديد (R^2)	0.43			
اختبار (F)	37.790	النموذج معنوي		
$\hat{y}=11.460+0.75x_1$				

المصدر: أعده الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول أعلاه أن:

أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي وسط بين تطبيق المحاسبة القضائية كمتغير مستقل والحد من ممارسة الفساد المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (57).

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.43)، هذه القيمة تدل على أن تطبيق المحاسبة القضائية كمتغير مستقل تساهم بـ (43%) في الحد من ممارسة الفساد المالي (المتغير التابع).

نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (37.790) وهي دالة عن قياس مستوى دلالة (0.00).

11.460: متوسط الحد من ممارسة الفساد المالي كمتغير تابع عندما يكون تطبيق المحاسبة القضائية (المتغير المستقل) يساوي صفراً.

0.43: وتعني زيادة تطبيق المحاسبة القضائية تؤدي إلى الحد من ممارسة الفساد المالي بـ43%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على: تطبيق المحاسبة القضائية يوفر أداة تساعد في الحد من ممارسة الفساد المالي قد تحققت.

خامسا: عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة للدراسة على الآتي:

" توجد صعوبات تواجه تطبيق المحاسبة القضائية".

للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن صعوبات ومعوقات التطبيق كمتغير مستقل ممثل بـ (x) وتطبيق تطبيق المحاسبة القضائية كمتغير تابع ممثل بـ (y)وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (3) يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة.

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	9.450	4.040	0.002	معنوية
$\hat{B}_1$	0.64	7.530	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.52			
معامل التحديد (R^2)	0.26			
اختبار (F)	38.560	النموذج معنوي		
$\hat{y}=9.450+0.64x_1$				

المصدر: أعده الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول أعلاه أن:

أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي وسط بين صعوبات ومعوقات التطبيق كمتغير مستقل وتطبيق تطبيق المحاسبة القضائية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.52).

بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) (0.52)، هذه القيمة تدل على أن صعوبات ومعوقات التطبيق كمتغير مستقل تساهم بـ (52%) في تطبيق المحاسبة القضائية كمتغير (المتغير التابع).

نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (38.560) وهي دالة عن قياس مستوى دلالة (0.00).

9.450: متوسط عدم تطبيق المحاسبة القضائية كمتغير تابع عندما تكون صعوبات ومعوقات التطبيق (المتغير المستقل) يساوي صفراً.

0.64: وتعني زيادة صعوبات ومعوقات التطبيق تؤدي إلى عدم تطبيق المحاسبة القضائية كمتغير بـ64%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على: توجد صعوبات تواجه تطبيق المحاسبة القضائية تحققت.

النتائج:

تناولت الدراسة موضوع المحاسبة القضائية ودوره في الحد من ممارسات الفساد المالي بالتطبيق على البنوك العاملة بولاية النيل الازرق.

وتوصلت إلى النتائج التالية:

1. ضعف تطبيق المحاسبة القضائية في البنوك العاملة بولاية النيل الازرق.
2. اظهرت الدراسة بأن تطبيق المحاسبة القضائية في البنوك يساهم في الحد من ممارسة الفساد المالي.
3. يوجد التزام بممارسة الاجراءات والاساليب التي تؤدي الي تطبيق المحاسبة القضائية في البنوك.
4. عدم دراية الموظفين في البنوك بأهمية المحاسبة القضائية مما يؤدي الي صعوبة تطبيقها.
5. عدم توافر الدعم الكافي من قبل الجهات النقابية من الأسباب التي تعوق تطبيق المحاسبة القضائية.
6. عدم توافر التأهيل العلمي والعملي للعاملين في البنوك في مجال المحاسبة القضائية من الأسباب التي تعوق تطبيق المحاسبة القضائية.
7. ضعف الدور التوعوي في البنوك بأهمية تطبيق المحاسبة القضائية من الأسباب التي تعوق تطبيق المحاسبة القضائية.

التوصيات:

1. ضرورة الاهتمام بنشر ثقافة المحاسبة القضائية للمساعدة في الحد من ممارسة الفساد المالي في البنوك.
2. على البنوك وضع اجراءات واساليب تمكن من الالتزام بتطبيق المحاسبة القضائية.
3. ضرورة العمل على تأهيل الموظفين علميا وعمليا في مجال المحاسبة القضائية.

4. تفعيل الدور الرقابي والاشرافي للهيئات والنقابات من اجل الالتزام بتطبيق المحاسبة القضائية.

5. زيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية لدورها المهم في الحد من ممارسات الفساد المالي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. عبد الله، محمد نور، وعبد الله، بابكر وعادل، صلاح الدين(2018م): **مدي شمولية مجالات المحاسبة القضائية للحد من ممارسات الفساد المالي، مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين،** (1-44).

2. فاتح، عبد الغني، وشاهد، شارف (2018م): **المحاسبة القضائية كألية للحد من الغش والتحايل المالي،** رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.

3. العجب، ملحم، وعبد المجيد، عبد الرحيم ومدين، محمود اسماعيل(2018م): **دور المحاسبة القضائية في تعزيز الثقة في القوائم المالية، مجلة جامعة شندي،** (17).

4. كندة، رضوان النيل وحران، أبكر وآدم، إسحاق حران (2019)**: دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري في السودان، ورقة علمية، جامعة النيل الازرق، السودان.**

5. الكريباني، القيسي، واحمد، حمد وسليم، احمد(2020): **دور السياسات الحكومية في الحد من جرائم الفساد المالي والإداري، مجلة كلية التربية جامعة الازهر،** (186).

6. الجيلي، جميل، مقداد احمد، رافي نزار(2012م): **دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الاموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، 35، (93).**

7. الخالدي، ناهض نمر محمد (2014م): **دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث و الدراسات،** (6).

8. سر الختم، عبير بكري (2019م): **دور المحاسبة القضائية في التدقيق والتحكيم المالي، مجلة العالمية للاقتصاد والاعمال،** (3).

9. شعبان، انعام عثمان(2015م): **مدي توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية،** رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، فلسطين.

10.الكبيسي، عبد الستار وعبد الجبار، عيدان (2013): **واقع المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء، مجلة الدراسات الامنية**، (7).

11.الشواربي، محمد عبد المنعم (2018م)، **اثر ادماج اساليب المحاسبة القضائية في مراحل المراجعة الداخلية علي كفاءة المراجع الداخلي، atasu.journals.ekb.eg، (2021/6/20م).**

12.منوخ، اسامة زيد محمد (2017): **دور المحاسبة القضائية في الحد والكشف من الفساد المالي**، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.

13.محمد نور، موسي بشير(2018م): **المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري**، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

14.شنقراي، بابكر، ومصطفي، طاهر وعجيب، بشير بكري (2016م): المحاسبة القضائية في البلدان العربية واقع وطموحات، مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين، (14).

15.الهاشم، ضامن محمد عقله(2010م): **مكافحة الفساد الاداري والمالي في ضوء التشريعات الاردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الاسراء الخاصة، الاردن.

16.عبود، مدرس علي سكر(2010م): **تحليل صور واسباب الفساد المالي والاداري، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية**، 12(1).